أَثَرُ المُشَابَهَةِ فِي تَقَارُضِ أَحْكَامِ المَنْصُوبَاتِ

محمود عبد المنجي محمود يونس

باحث ماجستير بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

إن التراثَ اللغوي العربي زاخرٌ بمجموعة كبيرة من الظواهرِ التي كان لها أثرٌ واضحٌ في الإعراب ، ومن هذه الظواهر : المشابهةُ ، فقد كان لها أثر في تقارض الأحكام النحوية ،والمشابهة من مادة (شبه) وحين النظر في المعاجم اللغوية للتعرف على المعاني الواردة في مادة (ش – ب– هـ) نجدها مختلفة ، فمن بينها : المثل ، والخلط ، وضرب من النحاس ... إلخ .

فقد ورد أن " الشِبْه والشَبَه والشّبيه – المِثْل وَقد تشابَه الشيئان واشتبَها – أَشْبَه كل وَاحِد مِنْهُمَا صاحبَه وشبّهْته إيّاه وشبّهْته بِهِ"[١] وقد فرَّق أبو هلال العسكري بين الشبه والشبيه ، وبين الشبه والمثل فذكر أن "الشبه أَعم من الشبيه أَلا تراهم يستعملون الشّبَه فِي كل شَيْء وقلما يسْتَعْمل الشبيه إِلَّا فِي المتجانسين تَقول زيد شبه الْأسد أَو شبه الْكَلْب وَلَا يكادون يَقُولُونَ شَبيه الْأسد وشبيه الْكَلْب."[٢] وأما الفرق بين الشبه والمثل " فالشّبَه يُسْتَعْمل فِي مَا يُشَاهد فَيُقَال السوَاد شبه السوَاد وَلَا يُقَال الْقُدْرَة شبة الْقُدْرَة كَمَا يُقَال مثلهَا "[٣]

والمشابهة في الاصطلاح "هي اتِّفَاقهمَا فِي الْكَيْفِيَّة "[٤] ،أما عند النحاة القدامى فإنهم لم يضعوا تعريفًا خالصًا للمشابهة ، وإنما وردت في أقسام القياس التي منها قياس الشبه وهو" أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي

١) المخصص لابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) (٣٧٣/٣) وانظر العين للخليل بن أحمد(٤٠٤/٣) ومجمل اللغة لابن فارس (٥٢٠/١)

٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) (١/ ١٥٣)

٣) السابق ١٥٤

٤) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي، أبي البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ) (٨٤٣/١)

علق عليها الحكم في الأصل"[١] ، وقد تحدَّث بعضهم عن "المشابهة"، وكأنه اصطلاحٌ لها ، من ذلك ما ذكره صاحب الكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ):(ومن كلامهم أن يشبهِّوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء)[٢]، وذكر في موضع آخر من كتابه ما نصه:(فقد يشبَّه الشيء بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر من ذلك) [٣]

والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد تحدث عن المشابهة بكلام دقيق حيث ذكر أنه " من عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئًا حكم ذلك لشيء تحقيقًا لمقتضى المشابهة "[٤]، وقد وضع الدكتور خير الدين فتاح تعريفًا للمشابهة فقال : " إن التعريف الدقيق للمشابهة هو : كلُّ شيء شابه شيئًا آخر فأخذ حكمه سواءٌ أكان ذلك إلى درجة التماثل ، أم في بعض الجزئيات "[٥]، وهذا ما يميل إليه البحث

والتقارض في الاصطلاح يعرفه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بقوله: "يتقارضان ما لكلّ واحد منهما، يعني أنّ كلّ واحد منهما يستعِير من الآخر حكمًا، هو أخصُّ به)[٦] به)[٦] ، وقد عرفه بعض المحدثين بأنه هو: "أن تعطي كلمةٌ حكمًا يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تعطي الكلمة الأخرى حكمًا يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضا"[٧]، إذن التقارض النحوي هو أن يجري أحد اللفظين

١) الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت٩١١هـ)(٢٩٤/١)
٢) الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)(٢٧٨/٣)
٣) السابق (٣٢٥/٣)
٤) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :محمد محيي الدين عبد الحميد (١٩٦/١)
٥) أثر المشابهة في النحو العربي (٧٥)
٦) شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش (٧٠/٢)
٧) ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم (٣٥٢)

مجرى الآخر في أحكامه النحوية أو بعضها ، وقد نجد التقارض يقع من جانب واحد فقط ، فتأخذ الكلمة حكما من شبيهها ولا تعطيه حكمها ، كما سيأتي بيانه في باب المنصوبات على النحو الآتي:

المطلب الأول الاستثناء

وهو واحد من الأساليب العربية وهو الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلًا أو منزلًا منزلة الداخل[١]، وقد ظهر أثر للمشابهة في تقارض بعض أحكامه النحوية في أمرين هما:-

١. نصب المستثنى
٢. التقارض بين إلا وغير

البند الأول: نصب المستثنى

يذهب ابن السراج(ت٣١٦هـ) إلى أن العلة في نصب المستثنى الواقع بعد حرف الاستثناء إنما هو بسبب مشابهته للمفعول به إذ يقول:" المستثنى يشبه المفعول إذا أتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلا زيدًا، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر "زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حدت معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا"[٢]وهذا الكلام في مطلق الاستثناء ؛ لأن الملاحظ أنه ذكر مثالًا للاستثناء الموجب فقط ولم يذكر الأنواع الأخرى من الاستثناء.

---

١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢٠٨/٢)
٢) الأصول في النحو لابن السراج (٢٨١/١)

لكن ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) قد قيد هذه المشابهة في الكلام الموجب فقط بقوله " فإن كان من كلام موجب ، وجب نصبه كقولك :قام القوم إلا جعفرًا ، إنما نصب المستثنى ؛ لأنه أشبه المفعول بوقوعه فضلة "[١]

وبهذا فإن المشابهة كانت بين المفعول والمستثنى في الكلام الموجب من وجهين هما:

- ورود كلٍّ منهما اسم
- كلاهما يأتي فضلة بعد تمام الكلام

وقد جمع الرضي(ت٦٨٦هـ) المنصوبات كلها ،وشبهها بالمفعول إذ يقول: "وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان، واسم (لا) التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول ،وكذا نقول إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات"[٢]

البند الثاني : المشابهة بين إلا وغير

لابد أولا من التعرف على كلٍّ من (إلا)و(غير) من حيث ما تختص به كلٌّ منهما.

فأمَّا (غير) فهي اسم شديد الإبهام ليس بمتمكن[٣]وهو ملازم للإضافة فِي الْمَعْنى وَيجوز أَن يقطع عَنْهَا لفظا إِن فهم الْمَعْنى وَتَقَدَّمت عَلَيْهَا كلمة لَيْسَ[٤]

وتستعمل غير المضافة لفظًا على وَجْهَيْن :

---

١) الغرة المخفية لابن الخباز (٢٨٨/١)

٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٢٨٧/١)

٣) الكتاب لسيبويه (١٣٥/٢)

٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (١٧٦/١)

أَحدهمَا وَهُوَ الأَصْل أَن تكون صفة للنكرة نَحْو ﴿ **نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ**﴾[١]أَو الْمعرفَة قريبَة مِنْهَا نَحْو ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم**﴾[٢] ؛لِأَن الْمُعَرّف الجنسي قريب من النكرَة.

وَالثَّانِي أَن تكون اسْتِثْنَاء فتعرب بإعراب الِاسْم التَّالِي إِلَّا فِي ذَلِك الْكَلَام فَتَقول جَاءَ الْقَوْم غير زيد بِالنّصب وَمَا جَاءَنِي أحد غير زيد بِالنّصب وَالرَّفْع.[٣]

وأمَّا (إلَّا) فتكون للاستثناء ، نحو قوله تعالى﴿ **فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ** ﴾[٤]، وهي حرف ، وقد خرجت من كونها أداة استثناء لتكون اسمًا بمعنى غير ، وتعرب صفة وذلك بشرطين:

الأول أن يكون موصوفها جمعًا منكرًا أو شبهه ، وذلك كما في قوله تعالى ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [٥] ،والتقدير عند سيبويه والكسائي «غير الله»[٦]، الله»[٦]، ولا يصح أن تكون هاهنا استثناءً ؛ لأن المعنى على الاستثناء لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وهذا باطل[٧]

الثاني إن لم يكن الموصوف جمعًا ، فواحدٌ في معنى الجمع ، وذلك في قولنا(ما أقبل أحد إلا خالد) أي غير خالد.

---

١) فاطر :٣٧

٢) الفاتحة : ٧

٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (١٧٧/١)

٤) البقرة :٢٤٩

٥) الأنبياء :٢٢

٦) إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس (٤٨/٣)

٧) معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي (٢٢٤/٢)

والملاحظ أن هناك تقارضًا بين (إلا) و(غير)، وفي هذا يقول الزمخشري(ت٥٣٨هـ): "واعلم أن إلا وغيراً يتقارضان ما لكل واحد منهما"[١]، وهذا ما ورد شبيهه بشيء من التفصيل عند ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)إذ يقول:" إِعْطَاء غير حكم إِلَّا فِي الِاسْتِثْنَاء بهَا﴿ **لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ**﴾ [٢] فِيمَن نصب غير وَإِعْطَاء إِلَّا حكم غير فِي الْوَصْف بهَا﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[٣]

وقد نقل الصبان عبارةً عن الرضي في توجيه حَمْلِ (غير) على (إلا) وحَمْل (إلا) على (غير) فقال :" وعبارة الرضي في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها: أصل (غير) أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة ، وأصل (إلا) مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو إثباتا، فلمَّا اجتمع ما بعد (إلا) وما بعد (غير) في معنى المغايرة حملت (إلا) على (غير) في الصفة فصار ما بعد (إلا) مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو إثباتا ، وحملت (غير) على (إلا) في الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة"[٤]

إذن فوجه الشبه الذي سوَّغ التقارض بين (إلا) و(غير) هو اجتماعهما في معنى المغايرة.

---

١) المفصل في صنعة الإعراب (٩٩/١)

٢) النساء :٩٥

٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري (٣٥٣/٢) والآية سورة الأنبياء:٢٢

٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢٢٩/٢)

المطلب الثاني التمييز

والتمييز هو كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات[١]ويقال له التبيين والتفسير[٢]، وقد وقعت المشابهة وكان لها الأثر الواضح في عدة أمور تخص التمييز وهي :

- نصب التمييز.
- ورود التمييز مشتقًا.
- جواز تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلًا.

البند الأول : نصب التمييز

وأكثر النحاة يرون أن التمييز منصوب لمشابهته المفعول ، فهم يجعلون (تصبب زيدٌ عرقًا) بمنزلة (ضرب زيدٌ عمرًا) وفي هذا يقول الزمخشري (ت هـ):" وشبه المميز بالمفعول أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في ضرب زيد عمراً ، وفي ضارب زيداً ، وضاربان زيداً وضاربون زيداً وضرب زيدٍ عمراً"[٣]، وأورد ابن الوراق في هذه المشابهة ما نصه "اعْلَم أَن التَّمْيِيز إِنَّمَا وَجب أَن ينصب على التَّشْبِيه بالمفعول، لِأَن مَا قبله تَقْدِير الْفَاعِل على طَرِيق التَّشْبِيه"[٤]

ويرى النحاة أن التمييز يقع موقع المفعول به سواء كان العامل هو الفعل أو غير الفعل فمثال ما كان العامل فيه الفعل قولنا (طاب زيدٌ نفسًا)، ومثال ما كان

---

١) شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢)

٢) المقتضب للمبرد (٣٢/٣)

٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٦/٢)

٤) علل النحو لابن الوراق (٣٩٢)

العامل فيه غير الفعل قولنا (عندي عشرون جنيهًا) فهم يرون أنه مثل (هذا ضاربٌ زيدًا)فالنون منعت جنيهًا من الجر كما منع التنوين في ضاربٌ منعت زيدًا من الجر ، وهذا ما قاله ابن الوارق " وَذَلِكَ أَنَّك إذا قلت: عِنْدِي عشرُون درهما، فالنون منعت الدِّرْهَم من الْجَرّ، كَمَا منع الْفَاعِل من الرّفْع، يَعْنِي من رفع الْمَفْعُول، فَصَارَت النُّون كالفاعل، وَصَارَ التَّمْيِيز كالمفعول"[١]، غير أن صدر الأفاضل الخوارزمي (ت هـ)يرفض هذه المشابهة ولا يعتبر لها قيمة ،ويصف هذا الرأي أن "هذه من تمحلات النحويين"[٢]ويرى أن العلة في نصب التمييز هو نزع الخافض فيقول :"والحقيقة أن هذه الأشياء منصوبة بنزع الخافض"[٣]وهو من غير ما يدري يقر بأنه مفعول فهذا كلام النحاة في مثل هذه المسألة فهو مفعول به منصوب على نزع الخافض.[٤]

إذن يمكن القول إنه لمَّا وقع التمييز موقع المفعول به وجاء بعد تمام الكلام شابه المفعول واقترض حكمه ونُصِب كما يُنصب المفعول به.

البند الثاني: ورود التمييز مشتقًا

معلوم أن التمييز الأصل فيه أن يكون جامدًا نحو زرعت الأرض شجرًا ، وعندي خمسة عشر ضيفًا . ولكن قد يجيء مشتقًا نحو لله دره فارسًا[٥]وحسبك به كافلًا ، وكفى به عالمًا ؛وهذا لمشابهة التمييز لحال فيأتي مشتقًا كما تأتي الحال مشتقة ، وفي هذا يقول الأشموني :" أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود،

---

١) السابق (٣٩٢)

٢) التخمير لصدر الأفاضل (٤٤٩/١)

٣) السابق

٤) نقد المشابهة عند النحاة د/حسام النادي ، مجلة دار العلوم يونيو ٢٠٠٣ العدد ١٣ صـ ٢٤

٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢٤٢/٢)

وقد يتعاكسان؛ فتأتي الحال جامدة، كـ"هذا مالك ذهبًا"، ويأتي التمييز مشتقًّا، نحو: لله دره فارسًا "[١]

فالتمييز والحال يتقارضان ما لهما من الصفات للمشابهة بينهما من هذه الوجوه:

- كلاهما اسم .
- كلاهما نكرة.
- كلاهما يجيء فضلة.
- كلاهما فيه بيان وكشف للإبهام.
- كلاهما يكون منصوبًا .

البند الثالث : جواز تقديم التمييز على عامله ، وإن كان العامل فعلًا

الأمر محل خلاف بين النحاة فمنهم من يرى عدم جواز التقديم ومن هؤلاء سيبويه ، فكان لا يرى التقديم في باب (هو يتصببُ عرقًا) حتى وإن كان العامل فيه فعلًا ، فيقول :" ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فى الصفةّ المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل"[٢] ،وكذلك ابن الوراق إذ يقول :" وَاعْلَم أَنه لَا يجوز أَن تقدم شَيْئا من التَّمْيِيز على مَا قبله لِأَن الْعَامِل فِيهِ ضَعِيف، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفعل متصرف، والمنصوب بِهِ مفعول فِي الْحَقِيقَة، فَلذَلِك ضعف تَقْدِيمه"[٣]

١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٥٦/٢)
٢) الكتاب لسيبويه (١٠٥/١)
٣) علل النحو لابن الوراق (٣٩٢)

لكن المازني كان يجيز تقديم التمييز ، إذا كان العامل فيه فعلًا ، ويشبهه بالحال.[١]ووافقه في ذلك المبرد إذ يقول :" وَاعْلَم أَن التَّبْيِين إِذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلا جَازَ تَقْدِيمه؛ لتصرف الْفِعْل، فَقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فَإِن شِئْت قدمت، فَقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت وَهَذَا لَا يُجِيزهُ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يرَاهُ كَقَوْلِك: عشرُون درهما، وَهَذَا أفرههم عبدا، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَة ذَلِك؛ لِأَن (عشْرين درهما) إِنَّمَا عمل فِي الدِّرْهَم مَا لم يُؤْخَذ من الْفِعْل أَلا ترى أَنه يَقُول: هَذَا زيد قَائِما، وَلَا يُجِيز: قَائِما هَذَا زيد؛ لِأَن الْعَامِل غير فعل وَتقول: رَاكِبًا جَاءَ زيد؛ لِأَن الْعَامِل فعل؛ فَلذَلِك أجزنا تَقْدِيم التَّمْيِيز إِذا كَانَ الْعَامِل فعلا وَهَذَا رأى أبي عُثْمَان المازني"[٢]

وقد قال الشاعر[٣] مقدمًا التمييز على العامل وهو الفعل :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبِيبَها؟ ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فاقترض التمييز ما للحال من خاصية تقديمه على عامله إذا كان فعلا ؛ وذلك للمشابهة بينهما من الوجوه السابق ذكرها.

المطلب الثالث :الحال

وَالحال هُوَ وصف فضلَة مسوق لبَيَان هَيْئَة صَاحبه أَو تأكيده أَو تَأْكِيد عَامله أَو مَضْمُون الْجُمْلَة قبله[٤]نحو ﴿ **فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ**﴾ [١]وجاء الرجل مبتسمًا، وقد وقعت المشابهة في عدة أمور هي :

---

١) السابق: ٣٩٣

٢) المقتضب للمبرد (٣/٣٦)

٣) هذا البيت للمخبل السعدي في الخصائص(٢/٤٠٨) ، وينسب إلى أعشى همدان في الصبح المنير(٣١٢)

٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) (٢٦٩)

- نصب الحال
- ورود الحال نكرة
- مجيء الحال نكرة

البند الأول : نصب الحال

يعلل النحاة نصب الحال بنفس تعلليهم لنصب التمييز وهو مشابهة المفعول ، وهذا وارد عند أكثرهم فهذا محمود بن عمر الزمخشري يقول في مفصله :" شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة."[٢]

وفي شرح ابن يعيش لهذ الكلام يقول :" لو كانت الحالُ مفعولةٌ، لجاز أن تكون معرفةً. ونكرةً كسائر المفعولين. فلمّا اختصّت بالنكرة، دلّ على أنّها ليست مفعولةً. وإذ قد ثبت أنّها ليست مفعولة، فهي تُشْبِه المفعولَ من حيث إنّها تجيء بعد تَمامِ الكلام، واستغناءِ الفعل بفاعله، وأنّ في الفعل دليلًا عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعول، ألا ترى أنّك إذا قلت: "قمتُ"، فلا بدّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال، فأشْبَهَ قولُك: "جاء عبدُ الله راكبًا" قولَك: "ضَرَبَ عبدُ الله رجلاً"، ولأجلِ هذا الشَّبَه استحقّت أن تكون منصوبةً."[٣]

إذن فوجوه الشبه بين الحال والمفعول هي :

- مجيء الحال بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بالفاعل .
- دلالة الفعل على الحال كما يدل على المفعول .

---

١) القصص :٢٢

٢) المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري (٨٩)

٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/٢)

ولكن صدر الأفاضل الخوارزمي يعلل بعلة أخرى لنصب الحال غير المشابهة بالمفعول ، وهي أنه يعتبر الحال خبر كان ؛ إذ يقول معترضًا على المشابهة :"أنا لا أتعجب من شيء يعجبني من هؤلاء ، بإضافتها إلى الأحكام التي بنيت على أصول أصيلة ، وأركان وثيقة إلى أدنى مشابهة بين الشيئين ، ألم يعرفوا أنه ما من شيء إلا وهو يشبه شيئًا ، ثم لم يحظ المشبه بحكم المشبه به ، بدليل أن الفقير قد يشبه في شيء الأمير ، ثم لا يبجل تبجيل الأمير ، والحال في الحقيقة خبر كان"[١]

البند الثاني : ورود الحال نكرة

والحال يجب أن تأتي نكرة وذلك لسببين اثنين :

أولهما أن الحال زائدة ولو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة ، والنكرة أعم من المعرفة.[٢]

الثاني مشابهة الحال للتمييز وهذا ما أورده ابن الوراق إذ يقول :" وَالْوَجْه الثَّانِي: وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَن الْحَال هِيَ مضارعة للتمييز، لِأَنَّك تبين بهَا، كَمَا تبين بالتمييز نوع الْمُمَيز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة"[٣]

١) التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي (٤٢٣)
٢) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (٧٨)
٣) علل النحو لابن الوراق (٣٧١/١)

وإن كان صدر الأفاضل الخوارزمي يرى علة أخرى لتنكير الحال وهي أنها في الأصل خبر كان إذ يقول :" وأمَّ تنكير الحال فلأنها في الأصل على ما ذكرنا خبر كان"[١]

وهذا ليس بصحيح ؛ لأن خبر كان ليس من شرطه أن يكون نكرة ، بل قد يجيء معه معرفة مضمرًا أو مظهرًا مثل : كنته ، وكان زيد أخاك ، والحال لا تكون مضمرة ، وخبر كان هو خبر المبتدأ بكماله ، وليس الحال كذلك ، فإنها ليست كل الخبر بل هي فضلة أو بعض منه ، وأيضًا فخبر كان لا يتم دونه الكلام ، والحال من شرطها أن يتم دونها الكلام.[٢]

إذن خلاصة القول أن الحال اقترضت من التمييز مجيئها نكرة للمشابهة بينهما .

البند الثالث : مجيء الحال جامدة

إن الأصل في الحال عند جمهور النحاة أن تكون مشتقة من المصدر لتدل على متصف ، وذلك مثل جاء الرجل ضاحكًا ، وضربت الولد مكتوفًا ، ولكن الحال قد وردت في مواضع جامدة وذلك إن دلت على ترتيب مثل (ادخلوا الدار رجلًا رجلًا) ، وكذلك إن دلت على عدد نحو قوله تعالى ﴿ **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾[٣]، وأيضًا إن كانت الحال نوعًا من صاحبها كقولك لأحدهم (هذا مالُك ذهبًا)، أو تكون الحال

١) التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي (٤٣٢)

٢) نقد المشابهة عند النحاة ص ٢٤

٣) الأعراف :١٤٢

فرعًا لصاحبها نحو قوله تعالى ﴿ **وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ** ﴾ [١]، أو تأتي الحال موصوفة نحو قوله تعالى ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾ [٢]

وهذا الجمود على سبيل الاقتراض من التمييز ؛ وذلك للمشابهة بينهما من وجوه وهي أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام .

وفي هذا يقول الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك :"إن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان؛ فتأتي الحال جامدة، كـ"هذا مالك ذهبًا"[٣]

المطلب الرابع :المفعول له

وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل كـ(قمتُ إجلالًا لك)[٤] وهو منصوب دائمًا ، وعلة نصبه كامنة في أحد أمرين :

الأول: مشابهته لتمييز العدد، وذلك كما ذكر سيبويه(ت١٨٠هـ) "باب ما يَنتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر ، فانتَصبَ ؛لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم في قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً ، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان."[٥]

فسيبويه يرى أن وجوه الشبه بينهما هي أن:

- كلاهما موضوع لتفسير ما قبله.

---

١) الشعراء :١٤٩

٢) مريم : ١٧

٣) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٥٦/٢)

٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري (٢٥٣)

٥) الكتاب لسيبويه (١٨٤/١)

- كلاهما ليس بصفة لما قبله ولا منه.

الثاني : مشابهته للمفعول به ، فهذا ابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) يرى مشابهة المفعول له بالمفعول به ، وذلك من ناحية أنه ليس بينه وبين الفعل نسب وليس منه فيقول:" اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجئتك مخافة فلان "فجئتك" غير مشتق من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو "خفتك" مأخوذة من مخافة وجئتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب"[١]، فهو هنا يرفض مشابهته بالمفعول المطلق ويحدد وجه الشبه بالمفعول به الذي أوجب له النصب ، وهو أنه ليس بينه وبين الفعل نسب .

أيًّا كان الأمر فإن انتصاب المفعول له محمول على مشابهته للمفعول به مقترضًا النصب منه ، ومن كلام سيبويه أيضا يُفهم منه أن المفعول له يشبه المفعول به ؛ وذلك لأن التمييز يشبه المفعول به .

المطلب الخامس : اسم إن واخواتها

اسم (إنّ) وأخواتها: هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: (إنّ زيدا قائم)[٢] وهو خامس المنصوبات المشبّهات بالمفعول[٣]، ولمشابهة إن وأخواتها للفعل المتعدي[٤]

١) الأصول في النحو لابن السراج (٢٠٦/١)
٢) الكافية في النحو لابن الحاجب : ٢٦
٣) الكناش في فني النحو والصرف لابن شاهنشاه (ت٧٣٢ هـ) (٢٠٥)
٤) الجمل في النحو للزجاجي :٧٣

من وجوه خمسة يأتي ذكرها في الحديث عن علة عمل إن وأخواتها ، فقد وقعت المشابهة بين اسم إن والمفعول به.

وحين تحدث ابن يعيش عن عمل إن وأخواتها ذكر ما نصه " جرت مجرَى الفعل المتعدي، فلذلك نصبتِ الاسمَ، ورفعتِ الخبرَ، وشُبّهت من الأفعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله. فقولُك: "إنّ زيدًا قائمٌ" بمنزلةِ "ضرَبَ زيدًا رجل". وإنّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل"[١]؛ ولهذا فقد اقترض اسم إن وأخواتها النصب من المفعول به للمشابهة بين عاملهما إن وأخواتها والفعل المتعدي.

المطلب السادس : خبر كان وأخواتها

وهو من المنصوبات المشبّهات بالمفعول ، وهو المسند بعد دخول كان أو إحدى أخواتها[٢]،ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول، سواء تقدم أو تأخر[٣].

فاتفقوا على نصب ما بعد المرفوع، فقال الجمهور: انتصابه على أنه خبر مشبه بالمفعول، وقال الفراء: انتصب تشبيهًا بالحال، وعن الكوفيين انتصب على الحال[٤]

وقد قال البصريون: إنا رأينا هذا الخبر يجيء ضميرا، ويجيء معرفة، ويجيء جامدا، ورأيناه لا يُستغنى عنه، فلا يمكن أن يعد حالا، ولا مشبها بالحال؛ لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه، والصواب ما ذهب إليه

---

١) شرح المفصل لابن يعيش (٢٥٤/١)

٢) الكناش في فني النحو والصرف لابن شاهنشاه (ت٧٣٢ هـ) (٢٠٤/١)

٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٩٢/١) ، وانظر الجمل في النحو للزجاجي (٧٣/١) واللمع في العربية لابن جني (٣٦/١) ،وحاشية العدوي على شرح الشذور (١١/٢)

٤) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) (١١٤٦/٣)

البصريون[١]من أنه يشبه المفعول به فاقترض منه حكمه الإعرابي وهو النصب فانتصب أيضًا.

وعورض بوقوعه جملة وشبهها، ولا يقع المفعول به كذلك. وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به، كالمحكية بالقول، نحو: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ** ﴾ ، وكذلك شبهها، كمررت بزيد، ودخلت الدار[٢]، فجملة (إني عبد الله) مقول القول في محل نصب مفعول به ، وزيد مفعول به في الحقيقة ، لكن الفعل (مرَّ)لا يتعدى بنفسه ، بل يحتاج إلى حرف جر ، فجيء بالباء ، ووقعت المفعول به شبه جملة من الجار والمجرور.

وفي الختام أقول إن النحاة قد أشاروا إلى وجود مشابهة قوية ومشابهة ضعيفة ، وكلما كانت المشابهة ضعيفة ،ضعفت في الوصول إلى حكم المشبه به ، وأن هناك أصول وفروع في المشابهة ، فقد أرجع النحاة كل منصوب إلى المفعول كالاستثناء والحال والتمييز المفعول له.

وبعد فما جاء في هذا البحث من سَدَادٍ فهو من توفيق الله تعالى، وما كان من خطأ أو نسيانٍ فهوَ من تقصيري، وحسبي إخلاصُ النيَّة لله تعالى في خدمة اللغة العربيَّة الكريمة.

---

١) انظر تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي لأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (٢٢٦/١) ،وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٣٣٣)، وكذلك اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (١٦٧/١)

٢) شرح التصريح لخالد الأزهري (١/ ٢٣٣)

قائمة المصادر والمراجع

- أثر المشابهة في النحو العربي :خير الدين فتاح عيسى ،مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد١٦ ، العدد ٨ ، آب ٢٠٠٩ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة
- أسرار العربية عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعةالأولى١٤٢١هـ
- الاقتراح في أصول النحو وجدله لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) الناشر: دار القلم، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

- التخمير في شرح (المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري): لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (تحقيق : دكتور عبد الرحمن العثيمين) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠
- الجمل في النحو للزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق: علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة – دار الأمل١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ –١٩٩٧م
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ، الطبعة : العشرون ١٩٨٠م
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ) دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب للشيخ رضي الدين الاستراباذي النحوي(٦٨٦ هـ) ،تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر١٣٩٥ – ١٩٧٥ م ، جامعة قار يونس – ليبيا

- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (ت٧٩٠ هـ) الجزء الثامن ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا
- شرح الكافية الشافية :محمد بن عبد الله، ابن مالك أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ،الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي (ت٩١١هـ)(٢٩٤/١)
- شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢)
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) (٢٦٩)
- ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم ، م. م .سوزان عبد الواحد عبد الجبار ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية ، لعدد الثالث المجلد الأول لسنة ٢٠٠٩ مجمل اللغة لابن فارس (٥٢٠/١)
- علل النحو لأبي الحسن الوراق (تحقيق محمود نصار)دار الكتب العلمية ، بيروت ،الطبعة الأولى ٢٠٠٢
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال
- الغرة المخفية لابن الخباز (٢٨٨/١)
- الفروق اللغوية لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر
- الكافية في علم النحو لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

- الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر ، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) تدقيق: محمد فوزي حمزة مكتبة الآداب، القاهرة ،الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش - محمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت
- الكناش في النحو الصرف لابن شاهنشاه ، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠ م
- اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) المحقق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر - دمشق ، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)تحقيق: فائز فارس ،دار الكتب الثقافية - الكويت
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) تحقيق : خليل إبراهيم جفال ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن ، الطبعة الأولى٢٠٠٠ م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ٢٠٠٩
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) ،تحقيق: د. علي بو ملحم ،مكتبة الهلال - بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ١٩٦٣م
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل :محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشرة ، مطبعة السعادة ، مصر ١٩٦٥ م
- نقد المشابهة عند النحاة د/حسام النادي ، مجلة دار العلوم يونيو ٢٠٠٣ العدد ١٣